جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٧٣)

التوجيهات العامة للتخطيط

دكتور/ ابراهيم حلمى عبد الرحمن

١٠ ابريل سنة ١٩٦٢

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتبب ريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

مذكرة قدمت بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٩٥٨

ولم يسبق نشرها

وتمثل وجهة نظر فى تاريخ سابق على

البدء فى اعداد الخطة القومية الشاملة

ودراساتها التمهيدية

التوجيهات العامة للتخطيط القومى

صفحـــــة

القسم الاول : مقدمه ١

تعريف التخطيط ـ العوامل المرتبطة به ـ توصيات التخطيط ـ ما يلزم لتحقيقهـــا ٠

القسم الثانى : الاطار العام للتخطيط القومى ٠ ١

النظام الاشتراكى التعاونى الديمقراطى يكون وحدة فلسفية متكاملة ـ الاطار السياسى للتخطيط ـ الاطار العسكرى ـ الاطار الثقافى ـ الاطار الاقتصادى ـ الاطار الاجتماعى

القسم الثالث: الاطار الاقتصادى للتخطيط القومى ٣

الاهداف

القواعد

البرامج

القسم الرابع : الاهداف التخطيطية ـ العلاقات الاجتماعية ٧

التفكك الاجتماعى ـ ظاهرة الاقتداء ـ العدل والتشريع ـ الاستهلاك ـ الامن ـ الحكم المحلى ـ الاداة الحكوميـة التكتلات الاجتماعية ـ البطالة ـ الحركة النسائية ـ النشاط الفكرى

القسم الخامس: الفلسفة القومية العربية فى المجال الدولى والسياسة الخارجية ١٢

الحرب العالمية ـ القومية العربية ـ التنمية الاقتصادية

القسم السادس: الفلسفة القومية العربية فى المجال الداخلى ـ السياسة الداخلية ١٥

ثبات نظام الحكم ـ التنظيم السياسى الداخلى ـ التنميـة الاقتصادية والرخاء المادى ـ الخدمات العامـــة والاجتماعية ـ الارشاد القومى ٠

التوجيهات العامة للتخطيط القومى

القسم الأول : مقدمة

١ ـ التخطيط القومى تنظيم لعملية التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة ٠

٢ ـ يتم التنظيم مع مراعاة العوامل السياسية والعسكرية والفلسفية المرتبطة بالكيان القومى ولذلك فمن اللازم التعرف على هذه العوامل لاعتبارها عند وضع الخطة وكذلك عند تنفيذها ٠

٣ ـ الخطة القومية (للتنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة) فى صورتها النهائية تتضمن توصيات من نوعين :

النوع الأول ـ مجموعة برامج وأعمال انشائية يتم تنفيذها فى مدة الخطة

النوع الثانى ـ مجموعة أهداف تنظيمية فى النواحى الادارية والاقتصادية والاجتماعية

٤ ـ كما أن تحقيق هذه التوصيات يحتاج بالتالى الى :

أولا : جهاز ادارى (حكومى وأهلى) قادر على التنفيذ ٠

ثانيا : جهاز تخطيطى يفصل الخطة العامة الى برامج سنوية وميزانيات ويتابع التنفيذ ويدخل التعديلات المتتالية اللازمة على الخطة العامة وفى الوقت ذاته يعد الخطة التالية ٠

ثالثا : توقيت للتنفيذ يتفق وقدرة الجهاز الادارى وكذلك الجهاز التخطيطى ٠

القسم الثانى : الاطار العام للتخطيط

٥ ـ تحدد أهداف الخطة العامة وأساليب التنفيذ فى الاطار الفلسفى العام الذى يلخص فى النظام الاشتراكى الديموقراطى التعاونى ٠

الاشتراكية أساسا بمعنى أن يضمن المجتمع لكل فرد من أفراده حدا أدنى من المعيشة (ماديا وفكريا) وتكافؤ الفرص فى الحياة ٠ ويكون هذا الحد الأدنى متفقا مع المثل الانسانية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ٠

والديموقراطية أساسا بمعنى استناد السلطة العامة الى الشعب وقيام أجهزة الرقابة الشعبية على الاعمال الحكومية فى المستويات المختلفة ٠

والتعاون أساسا يقتضى عدم تنازع طبقات المجتمع وفئاته ، فلا يكون التوازن بينها (الذى يلزم لضمان الاستقرار الاجتماعى وثبات نظام الحكم) قائما على أساس القوة المالية (كما فى الرأسمالية) ولا على أساس القوة العددية (كما فى الاشتراكية الشرقية) انما يكون التوازن على أساس اعتبار كل فرد منتجا ومستهلكا فى الوقت ذاته وأن وظيفة النظام التعاونى (وكذلك الحكومة الديمقراطية الاشتراكية التى تطبقه) هى العمل على تنظيم العلاقة بين المنتج والمستهلك بما يؤدى الى تطابق مصلحة كل منهما ٠

٦ ــ يلاحظ أن المبادئ الاشتراكية والديمقراطية والتعاونية تكون وحدة فلسفية متكاملة ٠ وأن من الخطر أن لا يجمع الكيان الفلسفى بين هذه العناصر الثلاثة ٠ ويكفى لتوضيح هذا الخطر أن نضرب على سبيل المثال ما حدث عند الاغريق حيث وجدت ديمقراطيات المدن (أثينا مثلا) مع وجود العبيد (فكانت بذلك غير اشتراكية) ومثل آخر الديمقراطية الغربية فى القرن التاسع عشر التى كان ينقصها العنصر الاشتراكى لقبولها الاستعمار والاستغلال فى الداخل ، أما الاشتراكية العمالية التى سادت فى الدول الغربية فى القرن العشرين فهى فضلا عن قبولها الاستعمار والاحتكار لم تعمل على تحسين أساليب النظام النيابى الذى لا يحقق التمثيل الديموقراطى السليم ٠ هذا بينما تبدأ الماركسية بازالة الملكية ثم تمتد الى الاضرار بالشخصية الفردية وايجاد قيم جديدة وتنظيم للحكم ليس أساسه التعاون انما فرض الرأى ، أى أنها تنشر دينا ولا تقيم نظاما مستقرا ويعترف أصحابها بأنها خطوة انتقالية للوصول الى الشيوعية ٠

٧ ــ يمكن على أساس تكامل عناصر الاشتراكية والديمقراطية والتعاون استنباط التوجيه الفلسفى والمذهبى فى النواحى الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية ، على أن يكون التنفيذ فى هذه النواحى بمراعاة التطور الدولى العام والاوضاع العملية القائمة ٠

٨ ــ الاطار السياسى للخطة القومية يتلخص فى الحياد الايجابى وتصفية الاستعمار وتشجيع الحركات التحررية والعمل على صيانة السلام العالمى ٠

٩ ـ الاطار العسكرى للخطة القومية يتلخص فى تقوية المقاومة الشعبية والتدريب العسكرى واعداد القوات المسلحة لضمان الحياد الايجابى ودفع العدوان المحلى ٠

١٠ ـ الاطار الثقافى للخطة القومية يتلخص فى استخلاص عناصر ثقافية قومية تحترم القديم دون تعصب وتقبل الجديد دون اندفاع وتظهر الخصائص الذاتية الايجابية للكيان الفكرى القومى فى اطار التراث الانسانى العام ٠

١١ ـ يبقى الاطار الاقتصادى والاطار الاجتماعى وسيجرى تفصيلهما فى القسمين الثالث والرابع من هذا البحث وبذلك تكون الخطة القومية متفقة مع التوجيهات العامة فى النواحى الآتيـــة :ـ

أ ـ الناحية الفلسفية ٠

ب ـ الناحية السياسية ٠

حـ ـ الناحية العسكرية ٠

د ـ الناحية الثقافيـة ٠

القسم الثالث : الاطار الاقتصادى للتخطيط القومى

الأهـــــداف :

١٢ ـ يزيد الانتاج المادى سنويا على الاقل بنفس معدل زيادة السكان وتوفر الادخار والاستثمار اللازم لذلك ٠

١٣ ـ يخصص فائض الاستثمار بعد ذلك الى زيادة انتاج الخدمات مع مراعاة التدريب واعداد الأفـــراد باعتباره استثمارا ضروريا طويل المدى ٠

١٤ ـ العمل أساس الكيان الاقتصادى ومن اللازم زيادة الكفاية الانتاجية للعمال ورفع مستوى ادارة الاعمال ، وتعد وسائل قياس مستوى الادارة والكفاية وكذلك اجراءات رفع ذلك المستوى ٠

١٥ ــ يتم ازالة البطالة فى المدى الطويل (٢٠ ــ ٢٥ عاما) بزيادة الانتاج أما فى المدى القصير فتعالج مظاهرها الحرجة دون أن يضر ذلك لا بالانتاج الكلى ولا بمستوى الكفاية الانتاجية ولا بمستوى ادارة الأعمال ٠

القواعد :

١٦ ــ الملكية الفردية لعوامل الانتاج مكفولة وتعتبر الملكية وظيفة اجتماعية وأهم واجب على المالك هو رفع مستوى الانتاج وبذلك يصبح خفض معدل الانتاج جريمة اجتماعية ٠

١٧ ــ القوى البشرية من عمال ومفكرين من عناصر الانتاج الرئيسية وبذلك يصبح العمل اليدوى والفكرى واجبا اجتماعيا ولا تعفى الملكية الفردية الأفراد القادرين من أداء هذا الواجب ٠

١٨ ــ يتم تحديد الدخل من الملكية والأجر بسبب العمل أساسا وفقا لقواعد العرض والطلب وقواعد التماثل الا أنه حيث لا توجد سوق حرة لتوظيف الأموال والعمال (كما فى التوظف الحكومى أو العمالة الزراعية شبه الاقطاعية) تكون السياسة هى العمل على ايجاد السوق وتوسيعها وتحريرها مع وضع حدود دنيا وعليا للأجور عند الضرورة والعمل على الحد من تقلبات الاجور وتوفير المتدربين للعمل واعادة التدريب ٠

١٩ ــ أرباح ادارة الاعمال (أى الفائض بعد تكاليف رأس المال وأجور العمال والخامات والادارة) الغرض الرئيسى منها هو تشجيع الاستثمار وبالتالى تشجيع الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار ٠ تعد نظم لتأمين رأس المال وانقاص مخاطره وتشجيع الادخار وضمانه (خاصة ضد التضخم) ٠

٢٠ ــ تؤدى الاتجاهات الاشتراكية عامة الى انقاص الادخار ولذلك يجب تشجيع صغار المدخرين على الاستثمار وخاصة فى القيم المنقولة عن طريق صناديق التأمين والادخار والتوفير وأمناء الاستثمار ومراجعة الرقابة على الشركات ٠

٢١ ــ يتحد تحديد سعر السلع والخدمات أساسا بواسطة العرض والطلب فى سوق حرة تجمع المنتج والمستهلك حيث لا توجد السوق الحرة يكون تحديد الأسعار على أساس التكلفة (بمراعاة متوسط الكفاية) مع اضافة متوسط ربح لادارة الأعمال ٠

المضاربة المنظمة أهم وسيلة لتحديد الأسعار لخدمة الانتاج والاستهلاك وضمان أسعار فى المستقبل وأرباح المضاربة تقابل تكاليف هذا الضمان ٠ المضاربة التى لا تؤدى الى تحديد سعر فعلى أو ضمان سعر فى المستقبل تعتبر مقامرة وتلغى قانونا ٠

٢٢ ـ وظيفة التعاون الانتاجى والتعاون الاستهلاكى هى زيادة فائدة المنتج والمستهلك معا على حساب ربح الوسيط حاليا مع رفع مستوى الانتاج ، وتحسين الخدمة للمستهلكين . تعمل الحركة التعاونية على تنظيم سوق التجارة الداخلية وتحديد الأسعار على أساس عادل مجز .

٢٣ ـ التأمين أساسا عملية تعاونية لدفع ثمن المخاطر ، يجرى تشجيعه لهذا الغرض وباعتباره من وسائل تراكم رؤوس الأموال لاستثمارها (أساسا فى العقارات) . تراقب منشآت التأمين والمعاشات والاعانات على أسس حسابية سليمة . الاتجاه العام نحو التضخم النقدى يضعف التأمين طويل المدى . ينظر فى علاج وخاصة فى حالة المعاشات وتأمينات الحياة .

٢٤ ـ الضرائب والرسوم تأمين يدفعه المواطن لضمان الأمن والعدالة والحرية والمستقبل لأولاده فى حدود التزامات الدولة . وتبعا لذلك تفرض الضرائب والرسوم على أساس الربح . الأعدل أن تكون على أساس قيمة رأس المال وانتقال الملكية (العقارية أو المنقولة الارث أو البضائع والسلع) .

٢٥ ـ بالاضافة الى ضريبة رأس المال وانتقال الملكية ، من العدل تغيير أساس باقى الضرائب باسنادها الى الانفاق وليس الى الدخل ، وذلك حتى يمكن تشجيع العمل وتحقيق الأرباح وكذلك تشجيع الادخار وهو أهم ما يطلب فى عمليات التنمية الاقتصادية .

٢٦ ـ وظيفة الدين العام الداخلى هى اعادة تخصيص مدخرات الافراد والحد من الاستهلاك . لا يستخدم الدين العام فى زيادة الاستهلاك الحكومى أو سد عجز الميزانية العادية . ولا تمثل القروض الداخلية زيادة فى الموارد القومية الا بقدر ما تنقصه من استهلاك أو تضخم . الوظيفة الأساسية للديون الخارجية هى التنمية الاقتصادية وتدفع من حصيلة التنمية ، الا فى حالات الدفاع فيكون الدفاع من حساب الانتاج .

٢٧ ـ وظيفة التجارة الداخلية هى توفير السلع (اللازمة للانتاج والتصدير والاستهلاك) بسعر لا يزيد على سعر انتاجها (أو استيرادها) الا بقدر تكاليف النقل والتخزين وأرباح التوزيع فى حدود مقبولة . يلزم لذلك ارشاد المنتج والمستهلك وتنظيم أجور النقل واستكمال منشآت التخزين (لأسباب اقتصادية واستراتيجية) وتقوية أجهزة التعاون وضمان تكوين الأسعار الداخلية تكوينا سليما واعلانها وتنظيم عمليات التمويل والمزايدات والحد من عمليات التقسيط الاستهلاكى .

٢٨ ـ حجم المنشأة فى التجارة الداخلية صغير وكل تنظيم فيها سيؤدى الى فائض من اليد العاملة المتعطلةوخاصة فى المدن ، يوجه هذا الفائض نحو التوظف الانتاجى فى الزراعة أو الصناعة أو المواصلات ٠

٢٩ ـ تنظم الدولة التجارة الخارجية والتعامل فى النقد الأجنبى والغرض من ذلك دعم الانتاج المحلى (بتشجيع التصدير أو الحد من الاستيراد) وتوفير المواد الضرورية (للانتاج وللاستهلاك المباشر) ، مع تحقيق أفضل شروط للتبادل التجارى ٠

ينعكس ضعف جهاز التجارة الداخلية على عمليات التجارة الخارجية ولذلك يلزم تأمين وتثبيت أسواق التصدير والتحقق من أفضلية أسعاروشروط الاستيراد واستخدام نظام الحصص والتراخيص ومسئولية الحكومة فى ذلك مسئولية تفصيلية ومباشرة ٠

٣٠ ـ التضخم النقدى المستمر (أى زيادة وسائل الدفع دون أن يقابل ذلك زيادة حقيقية فى الانتاج) يضر ضررا شديدا بالادخار والتأمين والاستثمار وفى النهاية يضر بالكيان الاقتصادى كله ٠

٣١ ـ المشكلات الاقتصادية الخاصة بالعمال أهمها التدريب وعقود العمل وحقوق الفصل والاضراب ٠ تعالج كظاهرة اجتماعية ذات تكاليف اقتصادية ٠

٣٢ ـ روح الشك وعدم الاستقرار فى سوق الاستثمار والانتاج مبعثها التعديلات الجزئية المتتالية (حتى ولو كانت كلها فى الاتجاه الصحيح) ولذلك فمن المفيد رسم سياسة ثابتة بشأن العلاقات بين أطراف الانتاج (رأس المال والعمال والحكومة) ويؤدى ذلك مباشرة الى انقاص تكاليف المخاطرة وعدم رفع الاسعار والمغالاة فى الاجور والضمانات ٠

البرامج :

٣٣ ـ الموارد المائية ـ النيل ٠ الخزن ٠ الايراد العادى ٠ الفيضان ٠ المصارف ٠ المياه الجوفية ٠ الأمطار والمراعى ٠ الصحارى ٠ التقطير ٠ المقننات المائية ٠ الغمر والرش ٠ التبطين ٠ فتحات الرى ومقنناته ٠ مناوبات الرى ٠ الآلات الزراعية للرى ٠ السد العالى ٠

٣٤ ـ الزراعـــــة ـ تصنيف التربة • استصلاح الاراضى • الدورات الزراعية • استخـــدام الأراضى • معدلات الانتاج • البذور والتقاوى • التسميد • الفلاحة • الآفات • الحفظ والتسويق • الاستنبات • التشجير • التنويـــع • الفاكهة والزهور والخضار والأعشاب الطبية • التعاون الزراعى • الصناعات الزراعية والريفية • الفضلات • الصناعات الصغرى •

٣٥ ـ الثروة الحيوانية والاسمـــاك ـ الكشف • السلالات • الحفظ • التشريع • الاعلاف والتصنيع • الالبان • اللحوم • الأسماك • الأسفنج • الدواجن • دودة الحرير • النحـــل • المزارع السمكية •

٣٦ ـ البترول والثروة المعدنيـــة ـ الكشف والتنقيب • الاستخراج • التصنيع والتكرير • التسويق • التدريب •

٣٧ ـ الوقود والقوى ـ شبكة الكهرباء • خزانات الوقود • معدلات الاحتراق • آلات الاحـــتراق • المواقد • المساقط المائية • القطاره • السد العالى •

٣٨ ـ الصناعات التعدينية المعدنية والتحويلية والكيميائية والغذائية والادوية والغزل والنسج والجلـــود والصناعات الزراعية ـ أنظر برنامج الصناعـة •

٣٩ ـ النقل والمواصلات والتخزين • النقل البحرى • النقل الداخلى • المحاصيل التموينية • صوامع الغلال • خطوط الأنابيب •

٤٠ ـ مؤسسات المقاولات والانشاء شروط التعاقد • المواصفات • المعايير •

٤١ ـ تنظيم وتمويل العمليات الانتاجية • الائتمان • التسليف • الضمانات •

٤٢ ـ تدريب الأفراد والبحث العلمى •

تفصيل الأهداف التخطيطية :

ثانيا : العلاقات الاجتماعية :

أ ـ الجيل السابق يتأثر بالأوضاع السياسية والتقاليد الاجتماعية التى كانت سائدة عند تكوينه وهى تختلف اختلافا كبيرا عن الأوضاع والمثل القائمة الآن والواجب قيامها فى المستقبل (وفقا للفلسفة القومية) .

اختلاف النظرة بين الجيلين فى الأسرة الواحدة والجماعة يؤدى الى تفكك اجتماعى ينبغى علاجه بأساليب الثقافة القومية والارشاد .

ب ـ الجيل الصاعد الفعال حاليا متأثر الى حد كبير بالأوضاع التى كانت سائدة فى فترة التميع والانحلال التى نشأت بعد فشل ثورة ١٩١٩ ونجاح ثورة ١٩٥٢ .

ومن أهم آثار ذلك التميع الاسراف فى المطالبة بحقوق التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية واستكمال المرافق والمتع دون نظر الى المقدرة الحقيقية واستراتيجية التقدم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى الدولة .

حـ ـ من مظاهر التميع أيضا أن خطط التعليم والصحة والخدمات العامة التى وضعت ابتداء من سنة ١٩٢٥ استجابة لصيحات المضاربات السياسية والمثالية التقليدية كانت منقولة عن الدول الغربية الاستعمارية ومعتمدة على نظريات فى التربية أو الاجتماع ان صحت هناك فانها قطعا لا تصح لدينا ولا يمكننا تنفيذها وليست حتمية بالنسبة الينا ، مما جعل الكثير من هذه المرافق عبئا على الشعب والدولة ومظهرا أجوفا يخفى وراءه نقصا معيبا فى الخدمة الحقيقية . وأوضح مثل على ذلك التعليم والخدمات الصحية .

د ـ حدث ما يماثل هذا فى القانون حيث أدى التفقه النظرى نقلا عن الموسوعات الفرنسية وغيرها الى تشريعات تقسم نصوصها بالسعى الى العدالة وكفالة الحقوق ولكنها فى التطبيق تفتح الباب على مصراعيه للنزاع والمجادلة والتحايل وتحد من سلطة العرف والتقاليد والتحكيم والتوفيق وتضعف هيبة التماسك الاجتماعى والرأى العام المحلى . ولما زادت القضايا عجزت المحاكم عن نظرها وتأخر الحكم فيها وتعددت مراحل التقاضى وكثرت تكاليفه مما أبعد العدالة وأضاع حقوق الكثيرين ، كل هذا فى سبيل ارتقاء نصوص التشريع والتأنق فى اجراءات التقاضى .

هـ ـ اتصفت السنوات الخمسين الماضية بتطورات سريعة فى انماط الاستهلاك فى مختلف الطبقات تشبها بالأوضاع الغربية التى اصبحت عنوان التقدم ونموذج الرقى لدينا فى المسكن والملبس والغذاء والترفيه والعادات الاجتماعية . ولازلنا نتأثر بهذا التشبه الأعمى والتقليد الذى لا مبرر له سوى ضعف التكوين الاجتماعى القومى وتأصل النفوذ الاستعمارى فى نفوسنا ، مما يعرف اقتصاديا باسم (ظاهرة الاقتداء) وقد ساعدت وسائل الصحافة والنشر والدعاية والاذاعة على ذلك ، كما اشتركت فى هذا العمل الدولة بسعيها الى احداث مظاهر للتقدم العمرانى والمباهاة واهمالها تقوية الكيان الانتاجى وتركه فى أيدى الأجانب والانتهازيين . ولم نتخلص بعد من هذا التأثير الذى ينقص الادخار ويمتص معظم الزيادة فى الانتاج ..

و ـ قوات الأمن الداخلى هى فى الحقيقة السلاح الأخير لحفظ الأمن بين المواطنين أما الخط الأول فهو الاصلاح الاقتصادى فيما يتصل بالفقر والبطالة وتشجيع الاستثمار دون الاكتناز وتأمين المعاش فى حالات العجزوالشيخوخة والطلاق والكوارث .

أما الخط الثانى للأمن فهو الاصلاح الاجتماعى فيما يتصل بالرعاية داخل الأسرة ومعالجة انحرافات الشباب ومحاربة عادات الثأر أو التعصب العنصرى أو الاقليمى والعادات الصحية الضارة والمسكرات والمخدرات والملاهى والصحف الماجنة والافلام .

أما الخط الثالث فهو تقوية المسئولية الشعبية المحلية بين الأهالى لتسوية الخلافات أو معالجة الانحرافات فيما بينهم بدلا من الالتجاء الى يد القانون ونصوصه فى جميع الحالات .

وأخيرا يأتى جهاز الأمن والعقوبات الذى أصبحت مهمته ثقيلة نظرا لعدم التنسيق بين خطوات الاصلاح الاقتصادى والاصلاح الاجتماعى والتشريع الجنائى والاتجاه لاسباب أخرى الى اضعاف هيبة الادارة المحلية ونفوذ الرئاسة والقيادة بين الأهالى .

وقد أصبح من المقرر والمنفذ أن الخدمة العسكرية والمقاومة الشعبية من واجبات كل مواطن ولكن لم يصبح واضحا بعد أن العمل على حفظ الأمن والنظام واقامة العدل والانصاف بين المواطنين أيضا من واجبات كل مواطن .

وكما أن الجيش النظامى وحده لا يمكنه الدفاع عن الدولة دون اشتراك المواطنين ومعاونتهم كذلك لا تستطيع قوات البوليس وأجهزة العدالة وحدها أن تحقق الأمن للأفراد دون معاونة شعبية واسعة ٠

تراجع اللوائح البوليسية والتشريعات والاجراءات الجنائية وفقا لهذه الأسس ٠

ز ــ تطورت أيضا العلاقة بين الحاكم والمحكوم ولكنها لم تستقر بعد على صورة مرضية فالحكومة لا زالت أمام موظفيها والاهالى كذلك كأنها كائن غريب له قوة كبيرة ولديه أموال كثيرة وصالح الافراد والموظفين لا علاقة له بالمحافظة على صالح الحكومة أو تأدية الأعمال المطلوبة لها ولذلك ينتشر استغلال النفوذ وتجاوز حدود السلطة والرشوة والمحاباة كثيرا ما اقتضت الاوضاع السياسية التجاوز عن هذه العيوب أو الغض عنها ولكن الضرر الذى ينشأ عن ذلك سيكون فى النهاية أفدح من أى مكاسب سياسية أو فوائد وقتية ٠ مشروعات الحكم المحلى والادارة المحلية لها أهمية عظمى فى هذا الشأن ٠

ح) يمكن اصلاح الكثير من العيوب المشار اليها فى الفقرة السابقة بمراجعة اللوائح والتشريعات الخاصة بالاداة الحكومية من حيث توزيع الاختصاصات بين فروعها والعلاقات الادارية والرقابة فيما بين موظفيها وكذلك من حيث علاقتها بالجمهور ، بما يؤدى الى زيادة الرقابة من الشعب مباشرة على حسن أداء العمل الحكومى دون تهديد للموظفين ولكن هذه عملية مستمرة ومرتبطة فى جوهرها بالاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية عامة ٠

ولما كان عدد الافراد الذين يرتبطون مباشرة بالاداة الحكومية (مع أسرهم) يزيد على سدس عدد السكان ، بينما تتدخل الاداة الحكومية بنشاطها وتشريعاتها ولوائحها فى نشاط الباقين فان من اللازم العمل على تحسين الاداة الحكومية تحسينا مستمرا فى جميع المستويات دون أن يظن أن هذا التحسين سيتم بين يوم وليلة اذ أنه يحتاج الى جهود متواصلة ورقابة مستمرة مع العمل على جعل العلاقة بين الحاكم والمحكوم تقوم على أساس من التعاون مع تبسيط الاجراءات واللوائح وتثقيف الجمهور بشأنها ٠

ط) تقوم فى الدولة الآن تكتلات اجتماعية من أنواع شتى متفاوتة الخطورة ٠ فالتفرقة العنصرية وحماية الاقليات الدينية لعبة استعمارية قديمة لها آثار ضارة ٠

والطوائف المهنية والنقابات من حكومية وأهلية اصبحت لها مصالح خاصة ونفوذ واسع كثيرا ما يتجاوز حدود الخدمة الطائفية الى الاضرار بالصالح العام واكتساب مزايا خاصة لا مبرر لها ٠

والنقابات العمالية والاتحادات التجارية والصناعية وغيرها من التنظيمات المتصلة مباشرة بالكيان الاقتصادى تعتبر من الكتل الاجتماعية التى ينبغى أن يكون نشاطها متفقا وليس معارضا للصالح العام ٠

كما توجد نعرات اقليمية فى صورة روابط وجمعيات لا يجاوز نشاطها عادة حدود الصالح العام كل هذه التكتلات من اللازم تشجيع قيامها وتأكيد نشاطها باعتبارها من عناصر التماسك الاجتماعى ولكن من السهل جدا أن ينحرف هذا النشاط الى أحداث تصدع واضرار فى الكيان القومى وقد يصبح هذا النشاط من عوامل مقاومة الاصلاح ٠

ى) الاتجاه التعاونى يعمل على التقارب بين الطبقات باحداث المساواة أمام القانون وتأكيد الشخصية الفردية وكذلك تأكيد الشخصية التعاونية للجماعة وفى النهاية ضمان الحد الأدنى للمعيشة وتكافؤ الفرص الصحيح أمام الجميع للعمل والحياة ٠

يراعى أن هذه الاجراءات تتم تدريجيا وفى صورة واقعية وليس بمجرد المظاهر والشكليات ومع العلم بأنها لا يمكن أن تنفذ دون أن تكون مقترنة بالخطوات المقابلة لها فى النواحى الاجتماعية والاقتصادية والادارية ٠ فليس الأمر مجرد قيام جمعيات تعاونية لا تؤدى حقيقة وظيفتها أو استصدار قوانين للتعليم يتعذر تطبيقها أو اعلان نظام للضمان الاجتماعى يقوم على الاحسان الرخيص ٠

وظيفة التخطيط الاجتماعى أن يحتفظ بالهدف الاساسى ويتخير من الاجراءات والخطوات ما يجعلنا نقترب من هذا الهدف بالتنسيق مع الخطوات الاقتصادية والادارية دون تمسك بنظريات ومظاهر الكثير من مؤسسات التعاون والخدمات الاجتماعية يكاد يكون وجودها صورى ونشاطها رمزى وقيامها غير متوافق مع الأوضاع الفعلية ٠

ك) البطالة هى أخطر مشكلة اجتماعية وعلاجها أساسا فى المجال الاقتصادى . والأرجح أن حلها سيكون حتما على المدى الطويل ولذلك فعلينا أن نجابهها اجتماعيا كحقيقة مرة فى أشكالها المختلفة وننقص بقدر الامكان من آثارها الاجتماعية الضارة مع علاجها سريعا فى المواطن الحادة ، ربما بالتوسع فى التدريب الفنى وانقاص تكاليف الانتاج وتوجيه الفائض من الارباح الى توسيع مجال العمل مع اعانات .

ل) المشكلة النسائية هى مشكلة الطبقة الوسطى أساسا وهى مشكلة تقاليد قديمة ارتبطت بالدين وجمدت طويلا ثم اصطدمت بتيارات غربية مخالفة والمعركة بينهما مستمرة . ولعل العامل الاقتصادى وظاهرة الاقتداء المشار اليها آنفا من أهم العوامل المؤثرة فى المشكلة ولكن التعنت والجمود الذى يصاحب مناقشة الموضوعات التى تتصل بالدين سيؤدى ربما الى ضرر هو اضعاف النفوذ الدينى ذاته دون أن يتوقف تيار التطور .

م) النشاط الفنى والأدبى من المقومات الاجتماعية ولكن علاقة الاديب أو الفنان بالمجتمع تتأرجح بين طرفين الاول هو علاقة الاستعلاء والانفصال حيث يستعلى الأديب أو الفنان عن المجتمع وينفصل عنه بل قد يرغب فى اقحام انتاج غريب على المجتمع والطرف الآخر هو احتقار المجتمع للنشاط الفنى باعتباره متعة رخيصة أو ابتعاده عنه لتعذر استيعابه . هذا بينما العلاقة الصحيحة بين المجتمع والانتاج الفكرى فيه هى علاقة قيادة وتوجيه مع ضمان الحرية الفكرية والمتعة الذهنية السليمة يصح هذا القول أيضا على الانتاج الفلسفى أما الانتاج العلمى فله شأن مختلف .

القسم الخامس

الفلسفة القومية العربية

فى المجال الدولى ـ السياسة الخارجية

١ ـ أهم الآثار التى تمخضت عنها الحرب العالمية الثانية الآتى :

أولا : تحطيم أوروبا الغربية باعتبارها القوة العالمية الاولى وذلك بسبب انقسامها الشنيع وجشعها الاستعمارى وجمودها الفكرى .

ثانيا : قيام القوة الامريكية والقوة الروسية وقيام الصراع بينهما فى صورة الحرب الباردة وسباق التسلح الذرى والتفوق العلمى والمجادلة المذهبية مع تطور الأوضاع السياسية والاجتماعية والفكرية داخل كل معسكر تطورا سريعا متتاليا .

ثالثا : نشأ عن ضعف قبضة أوروبا الغربية نشأة الدول المستقلة فى آسيا وأفريقيا (الهند ـ الباكستان ـ اندونيسيا ـ بورما ـ سيلان ـ الشرق الاوسط ـ السودان ـ غانا .....) كما نشأ عن قيام الحرب الباردة محاولة استمالة تلك الدول الى ناحية أى من الكتلتين .

نشأت كذلك مشكلة الدول المتخلفة كمشكلة عالمية . التخلف ذاته كان موجودا من قبل ولكن الرأى العالمى انتبه اليه كعامل من عوامل الحرب وعدم الاستقرار .

رابعا : منطقة الشرق العربى كانت فى القرن الماضى واقعة تحت تأثير النفوذ التركى ، ثم تدخل الاستعمار الغربى حتى اخرج الاتراك منها وقسمها الى مناطق نفوذ ، ثم انحصر نفوذ الاستعمار الغربى بعد الحرب العالمية من أجزاء منها فى الوقت الذى قامت حركات تحررية قوية فى مصر وسوريا خاصة وتماسك الشعور العربى القومى بسبب اسرائيل خاصة . دول المنطقة الآن تجتاز مراحل مختلفة من هذه السلسلة التطورية من الاحداث . وفضلا عن ذلك زاد انتاج البترول من الشرق العربى وزاد اعتماد اوروبا عليه ، وفتح الباب امام الزحف الشيوعى الذى لا يقف حائلا أمامه الآن سوى القومية العربية .

خامسا : أصبحت منطقة الشرق العربى مفتاحا للتطورات السياسية المتصلة بافريقيا السوداء والمغرب (حصن أوروبا الجنوبى) ومنطقة حلف بغداد (حصن روسيا الجنوبى) ، كما انها اصبحت مركز الاتصال الرئيسى لحركة الدول الافريقية الاسيوية .

ولذلك

فان الفلسفة القومية العربية فى المجال الدولى لابد وأن تأخذ فى الاعتبار هذه الاتجاهات الهامة وترسم للفكر العربى طريقا فى المجال الدولى فى العصر الذرى يتفق مع المثل القومية والحقائق الدولية الواقعية واتجاه التطور العالمى .

٢ ـ فاذا قلنا بالمذهب الاشتراكى التعاونى الديمقراطى ، استعرضنا هذه المبادىء فى ظل الحقائق نجد أن :

أولا : يتم تكتل أوروبا الغربية فى صورة حلف الاطلنطى والسوق الاوروبية واتفاقية الاوراتوم ، كما يتم تكتل دول اوروبا الشرقية مع الاتحاد السوفييتى فى اطار تخطيطى موحد على الرغم مما قد يبدو من تحرر سياسى بين تلك الدول . علينا اذن أن نوجد التكتل المقابل للشرق العربى ـ اقتصاديا وفكريا . والسبيل الى ذلك سياسة القومية العربية التحررية التى لابد منها فضلا عن ذلك لاستكمال التحرر العربى وازالة آثار الاستعمار الغربى واضعاف شوكة اسرائيل كرأس حربة استعمارية .

ثانيا : محاولة تجميع الدول الافريقية والاسيوية تصادفه صعوبات شتى بسبب تدخل الكتلتين الشرقية والغربية ، ولذلك فمن اللازم الدعوة الى الوحدة بين تلك الدول وفقا لمبادىء الحياد الايجابى والتعايش السلمى مع اكساب تلك الدعوة قوة فكرية فلسفية تهاجم بها أطراف الحرب الباردة .

ثالثا : كما أن الدفاع عن المنطقة لا يمكن أن ينبثق الا من داخلها ، كذلك التنمية الاقتصادية والنهوض الاجتماعى لا يمكن أن يتم الا فى ظل القومية العربية والحياد الايجابى وبواسطة أبناء المنطقة . المعونة الخارجية مهما كانت لا تغنى عن التنمية الذاتية . الموارد المالية والبشرية المحلية كافية مع التنظيم لاحداث التنمية المطلوبة ، بأكثر مما كانت الموارد والقوى العسكرية المحلية كافية لتدعيم الحياد الايجابى .

رابعا : القومية العربية والحياد الايجابى والتنمية الاقتصادية عناصر رئيسية فى قيام الشرق العربى بدوره فى الاطار الدولى كالآتى :ـ

أ ـ القومية العربية ليس معناها التعصب مادامت مقترنة بالحياد الايجابى والتنمية الاقتصادية وما دامت مستندة الى أصولها التاريخية واللغوية والاجتماعية والثقافية القديمة ، وانها فى الحقيقة رد فعل طبيعى للضغط التركى والاستعمار الغربى فهى أقدم وأكثر اصالة من الفلسفة الغربية الاستعمارية المشوهة ومن الفلسفة الشيوعية الطارئة . وهى تتصف بالسماحة والمعايشة وترحب بالتعاون الدولى بجميع مظاهره وتدعو الى حكم العدل والقانون والسلام العالمى . وهى تتميز بمقاومة الاستعمار والدعوة الى تحرر الشعوب .

ب ـ الحياد الايجابى ليس هروبا من الانضمام الى الدول الحرة (فى غرف الغربيين) ولا من اعتناق مبادئ الشيوعية الصاعدة (فى رأى السوفييت) انما هو استعلاء فكرى وعلى عن مستوى الصراع الدائر فى الحرب الباردة بين الكتلتين وهو استعلاء ايجابى ، لاننا نرى أن السلام العالمى والفلسفة الانسانية القويمة تكون على أساس التعاون وليس الصراع وأن الخبرة العملية الفعلية هى التى تظهر صحة الرأى بين الفريقين وندافع عن هذا الرأى دائما فنرفض الخضوع لاحلاف الغرب كما نرفض التغلغل الشيوعى سواء بسواء مع تعاوننا كأنداد مع كل من الطرفين .

حـ ـ التنمية الاقتصادية ليست منا جشعا ولا طمعا فى مال غيرنا ، بل هى الوسيلة لاستغلال ثرواتنا المادية والبشرية والتعويض عما فاتنا بفعل الاستعمار والاحتلال وواجب علينا قبل المواطنين والاجيال التالية . ولسنا نحسد غيرنا على موارده ولكن نحفز جهودنا للرقى الاقتصادى والاجتماعى والدفاع عن قوميتنا وحيادنا الايجابى ونرى أن التنمية يفيد منها العالم كله ما دامت مقترنة بالاتجاه السلمى والتكامل القومى وليست مثل التنمية فى الدول الغربية التى كانت قائمة على الاستعمار والحرب والجشع أو التنمية فى الدول الشيوعية القائمة على البطش الداخلى والحرمان .

د ـ القومية والحياد والتنمية تتفق تماما وجميع الاتجاهات الدولية الناشئة على أساس العدالة وتكوين الرأى العالمى العام الذى يهدف الى التعاون والسلام بين الدول أى أن هذه الاتجاهات ليست اتجاهات توسعية أو هجومية بالنسبة الى الآخرين وهى قابلة للامتداد لدى المجموعات القومية الاخرى ، بل أنها تمتد الآن فعلا الى مناطق فى مختلف أنحاء العالم وفى أوروبا ذاتها .

هـ ـ من الواضح أن قوة الشرق العربى الاقتصادية أو العسكرية لن تصل قريبا الى الدرجة التى وصلت اليها قوة الدول الغربية أو الدول الشيوعية أو تدانيها . وكذلك ليس من المعقول أن نصل فى سنوات الى نفس مستواهم الاجتماعى والاقتصادى الا أن هذا العجز العسكرى والاقتصادى والاجتماعى ، ليس معناه ضعف المكانة فى العالم ، بل يمكننا أن يكون لنا أكبر الوزن فى المحافل الدولية على أساس صحة دعوانا وقوة حجتنا وسلامة سياستنا واخلاصنا للمثل التى تؤدى الى سلام العالم ورفاهة البشر وعدم الانقياد للاقوياء وعدم الجرى وراء المغانم الرخيصة والمظاهر الكاذبة والاخذ بمبدأ التضحية والكرامة والاباء . فالتكامل الاجتماعى

والفكرى والاقتصادى يكسبنا مكانة دولية . يحدث نفس الشىء بين الافراد ، حيث لا يكون الغنى والعزوة كافيا لاكتساب المكانة والمحبة بين الناس ، بل قد يكون الفقير الكريم مهابا بين قومه مسموع الكلمة هانىء العيش دون أن يكون له مال الاغنياء ولا عزوة الاقوياء . فالكرامة ليست بالمال ولا بالقوة فحسب ولكن بالاتزان والرزانة واصالة الفكر .

ولذلك

فنحن نعتز فى المجال الدولى بفلسفتنا القومية العربية القائمة على التحرر القومى ومحاربة الاستعمار والحياد الايجابى والتعايش السلمى والتنمية الاقتصادية ولا ينقص من اعتزازنا هذا أننا لسنا أكثر دول العالم مالا وسلاحا ، بل أننا نعيب على هؤلاء انحرافهم عن جادة الصواب وندعوهم الى الرشاد .

٣ ـ اننا نقيم سياستنا وفلسفتنا على السلام العالمى والرخاء الدولى والتعاون بين الشعوب وتقدم الانسانية ولا نقيم سياستنا على الحرب والاستعمار والاستعباد وتحطيم الحضارة البشرية ونستوحى فى ذلك خبرتنا الطويلة فى الحضارة واصالتنا القديمة فى التعاون الدولى فنحن مهبط الديانات وملتقى الحضارات ودعاة السماحة والتعاون منذ أقدم العصور ٠

الا أننا لا نغض أعيننا عن الاحداث الجارية فنأخذ حذرنا من السياسات العدوانية التى يلجأ اليها الغير ونكافح ونصارع قوى الشر فى العالم فى معركة مستمرة ، يلزم للمقاتل فيها أن يتخذ أساليب الحذر والحيطة وأن يلجأ الى المكر والخداع والمحاورة والمداورة ولكننا لا نفقد هدفنا الرئيسى ولا نخرج على مبادئنا التى نشعر بالكرامة فى ظلها وبالعزة فى الاخذ بها ونعرضها واضحة صريحة للعالمين ٠

القسم السادس

الفلسفة القومية العربية

فى المجال الداخلى ـ السياسة الداخلية

١ ـ لا يمكن أن تنفذ عناصر السياسة الخارجية التى تحدد مكانة القومية العربية فى المجال الدولى دون أن يهيأ المجال الداخلى بدوره للتعاون فى هذه السياسة ، حتى يحدث التكامل بين الاتجاهين الداخلى والخارجى ويفيد كل منهما من جهود الآخر ولا يكون احدهما عبئا على الآخر ، لانهما معا يعملان على تحقيق غرض واحد هو رخاء المواطنين وسعادتهم ماديا ومعنويا وضمان مستقبل الأجيال الناشئة ٠

٢ ـ الملاحظ عموما ان نجاحنا فى السياسة الخارجية منذ الثورة كان أظهر وأوضح ، بينما كان النجاح فى المجال الداخلى أقل وضوحا وأضعف شأنا ٠ وقد يكون سبب ذلك الى حد ما هو أن العمل الداخلى بطئ بطبيعته ومعقد والتقدم فيه لا يمكن أن يحدث الا ببطء ٠ ولكن هذا لا يمنع من القول بأن الموقف الداخلى كان عادة عبئا ثقيلا على سياستنا الخارجية فيما عدا ناحية التكتل الشعبى والوحدة القومية وخاصة فى فترات الاعتداء والتعبئة ٠ كما أن سياستنا الخارجية (وما يرتبط بها من نفقات عسكرية ودعاية وحفاوة) ٠ كانت هى الاخرى تعتبر عبئا على الموقف الداخلى وخاصة فى حالات لم يكن العمل الخارجى فيها يبدو مقنعا للشعب أو واضحاله ٠

٣ ــ الموقف الداخلى ينقسم البحث فيه الى عدة أقسام هــى :

أولا : ناحية ثبات نظام الحكم والتنظيم السياسى الداخلى ٠

ثانيا : ناحية التنمية الاقتصادية والرخاء المادى ٠

ثالثا : ناحية الأمن والعدالة والخدمات الاجتماعية والتكافل الاجتماعى ٠

رابعا : ناحية الوعى القومى والفكر وفهم الحياة وهو غاية كل غاية ٠

وستبحث هذه الاقسام فيما اجمالا وننتهى الى أهميتها فى البناء القومى لابد لاستكمال البحث أن تؤخذ العوامل التاريخية فى الاعتبار وكذلك الفصل بين الاهداف الاستراتيجيــة وبين العمليات التكتيكية والربط بين الاوضاع الداخلية والاحداث الخارجية ٠ ومن الجلــى أن من المتعذر تفصيل هذه الامور فى هذا المقام ولذلك سيكتفى بمجموعة ملاحظات مجملة مــع توضيح جانب التكامل خاصــة ٠

٤ ــ ثبات نظام الحكم يتأتى سلبيا يهدم العناصر المعارضة له (الاحزاب ــ الاخوان ــ الشيوعيين ــ الاقطاعيين ــ العملاء ــ الانتهازيين ــ الخ ٠٠٠) ثم ايجابيا ببناء عناصر مدافعة عنــه (هيئة التحرير ــ مجلس الامة ــ الاتحاد القومى) ٠ والتنظيم السياسى الداخلــى الغرض منه اقامة تشكيل ذى شعب يعبر عن الرأى العام السياسى الداخلى ويقاوم العناصــر المعارضة للنظام (ليست بالضرورة الناقدة له فحسب) وسط الجماهير ٠

يمكن القول اجمالا أن النجاح تحقق الى حد كبير فى الجانب السلبى لان الثورة كانــت تهاجم اعداء معروفين ومعروفة نقائصهم أو النجاح فى الجانب الايجابى فلم يتم بعد ، وتأخير اتمامه قد يحدث رده فى الجانب السلبى وانتكاسا ، فتباطؤ الحركة الايجابية معناه تقويــة العناصر المضادة والعكس بالعكس وجوهر التنظيم القيادى الداخلى فلسفة وسياسة واضحــة لدى الجماهير وقد سبق ايضاح عناصر هذه السياسة فى صورة دولة اشتراكية تعاونية ديموقراطية تأخذ بمبادئ الحياد الايجابى والتعايش السلمى والقومية العربية المتحررة ومحاربة الاستعمار والاحتكار وتدفع العدوان المحلى وتحمى الحياد الايجابى بالقوات المسلحة والمقاومة الشعبيــة وتقيم كيانا اجتماعيا يؤمن بالعزة والكرامة دون تحيز أو غرور يحترم عاداته وتقاليده دون أن يتعصب لها أو يجد أمامها ويأخذ بالحديث والجديد دون اندفاع أو تقليد أعمى ويضيف من ذاتيتــه ونتاجه الفكرى والثقافى الى تراث الانسانية ويعمل على التنمية الاقتصادية المستمرة المطــردة

ورفع مستوى المعيشة تدريجيا دون اضرار بموقف الدولة السياسى أو الدفاعى ووفقا لخطط مرسومة تضمن تقوية الكيان الاقتصادى واصلاح الاعوجاج الاجتماعى الذى تراكم من عهود الاستعمار والاستغلال الزائف ٠

علينا أن نصارح الناس بحقيقة موقفهم وعيوبهم وأمراضهم المتراكمة لكى يشتركوا فى علاجها والعمل على التخلص منها ٠ لاننا سنعجز (وكل حكومة فى العالم ستعجز ولا شك) عن ارضاء جميع الناس والاستجابة لكل الطلبات واسترضاء الرغبات والاطماع ولكن المصارحة فى شكل خطة قومية شاملة ، ستجعل الناس جميعا يدركون أن الامكانيات محدودة والاولويات مفروضة بحكم الضرورة والصالح العام ٠

التشكيل الداخلى الذى يحمل هذه الرسالة الشاملة يجب أن ينقلها الى عامة الجماهير فى صور مفهومة ومترجمة الى أعمال ومشروعات وقرارات ، كما يجب أن ينقلها الى الطبقة المثقفة فى صورة فلسفية تفصيلية عالية والى فئة الموظفين ورجال الأعمال فى صورة رقمية عددية توضح موقفهم منها ونشاطهم فيها وهكذا اما التشكيل الداخلى الذى يعتمد على هيكل الاتصال والمراكز والفروع واللجان ، دون رسالة يحملها أو عمل يؤديه أو تجاوب يحدثه ، فتشكيل أجوف مصطنع ٠

التماسك الداخلى والوعى العام تركزالآن فى شخص الرئيس وهذا نجاح كبير له قيمته ٠ انما من اللازم الافادة من هذا التركيز فى نقل الوعى الايجابى العاملى الى كل فرد أوطائفة حتى يثبت فيها ويستقر وينمو ويبلغ مبلغ العقيدة ٠ وعندئذ يكون من السهل استكمال (طقوس) الايمان السياسى ونشر دعوة (الدين القومى) القائم على مبادئ الثورة ٠ أما قبل ذلك فلا ٠

٥ ــ نظام الحزب الواحد أو القيادة الموحدة ضرورى عند قيام/ ونشر الدعوة (الدين) ولكن الوضع المستقر للنظام بعد مرحلة الانشاء والتدعيم لايتم الا على أساس الحزبين أو أكثر ٠ وذلك لان نظام الحزب الواحد حينما يدخل فى مرحلة التنفيذ ومجابهة الواقع فى معركة الحياة اليومية يفقد القدرة على النقد الذاتى فيصعب عليه الكشف عن الاخطاء واستبعاد الانتهازيين والفاشلين وتطور الخطط ولذلك يلجأ الى سلسلة من التطهيرات المتتالية والرقابة البوليسية ذات الحلقات المحكمة المتداخلة ، فيرضاه الناس حينا ثم يضيقون به ٠

ويترك للقيادة اختيار التوقيت والاجراءات المناسبة لتثبيت النظام بايجاد وسائل النقد الايجابية فى ظل القواعد العامة التى يكون قد تم تحديدها واستيعابها فى الفترة الأولى ذات الحزب الواحد . وتلجأ النظم السياسية المختلفة الى أساليب متباينة فى تحقيق عمليات النقد والمرونة مع توحيد الجبهة والقيادة والتطابق الفكرى وكثيرا ما يكون هذا ضروريا لفترة . الأرجح أننا لم نصل بعد الى هذه المرحلة وأمامنا قبل ذلك التغلب فكريا وتنظيميا على التطرف اليسارى واليمينى واستكمال الفلسفة السياسية القومية وتدعيمها . ولا يكفى مكافحة التطرف اليسارى واليمينى بالبوليس والقانون — وان كان ذلك ضروريا فى المرحلة الأولى . انما تتم المكافحة المذهبية بالدعاية المذهبية المضادة معملاحظة أن مذهب النظام القائم يتحمل كل الأخطاء والانتقادات والمصاعب التى تحدث حتما لمن يتحمل مسئولية الحكم . ولذلك يكون للسرعة أهمية كبيرة عند العمل . كما يمكن ادخال العوامل الخارجية القائمة على الحياد الايجابى والتى تدعو حتما الى الأخذ بمبادئ الوسط القومية . حتى تبدو هذه السياسة منطقية متلائمة مع توضيح خطورة التشتت الفكرى قبل تدعيم أسس الكيان القومى .

الوضع الداخلى — التنمية الاقتصادية والرخاء المادى

٦ — شرحنا فى الفقرة السابقة أوجه الارتباط بين الوضع السياسى الداخلى والوضع السياسى الخارجى وخاصة فى المرحلة الأولى من مراحل تدعيم الكيان القومى التى لا مناص فيها من تأكيد الوحدة وضم الصفوف ولو على حساب ارجاء لمزايا الثبات والاستقرار الناشئة عن تيسير النقد والمجادلة .

الا أن الوضع السياسى الداخلى يرتبط أيضا أشد الارتباط بالسياسة الاقتصادية . ويلزم هنا التمييز بين أمرين مختلفين كل الاختلاف :

الأمر الأول : مستوى المعيشة أى مستوى الدخل ومستوى الانفاق . ويتحدد هذا بمجموع الدخل القومى وتوزيعه على الافراد ومستوى الخدمات الشخصية والعامة ومعدل الاستهلاك الفردى . ومعلوم أن مصر فى هذا المضمار تعتبر من الدول المتخلفة وأن من اللازم زيادة الانتاج حتى يزيد الدخل القومى مع تحسين توزيعه بما يؤدى الى زيادة الاستهلاك ورفع مستوى المعيشة .

الأمر الثانى : الرخاء المادى للافراد وهو فى الحقيقة النسبة بين متوسط الرغبة فى الانفاق ومتوسط الانفاق الفعلى والرغبة فى الانفاق تنشأ عن أسباب بيولوجية مادية أساسا (فى المستويات الدنيا للمعيشة) وعن أسباب اجتماعية معنوية أساسا (فى المستويات العليا للمعيشة) . أما الانفاق الفعلى فهو الفرق بين الدخل وبين الادخار .

المطلوب هو تحقيق الرخاء مع تشجيع الادخار وبالتالى زيادة الدخل القومى .
والخطأ الذى يسهل الوقوع فيه دائما هو محاولة زيادة الانفاق الفردى على حساب انقاص الادخار ، وبالتالى توقف تنمية الدخل القومى أو هبوطه بالنسبة الى الفرد .
ويمكن القول أن هذا هو تقريبا ما يحدث فى مصر منذ سنة ١٩٢٥ حتى الآن .
فقد سعت الحكومة وسعى الافراد الى تحسين مستوى المعيشة والصحة والتعليم والسكن والمواصلات والتسلية والغذاء والكساء وغيرها مما يؤدى الى رفع مستوى المعيشة .
وفى سبيل تحقيق هذا الغرض نقص الادخار والاستثمار عامة وبالتالى لم يزد الدخل للفرد ، بل ربما هبط وبالتالى أصبح الافراد فى ضيق ما بين دخل متناقص ومطالب متزايدة للحياة أى أن الرخاء المادى صار أبعد منالا .
بينما كان الاولى هو البدء باتخاذ الاجراءات السياسية والارشادية والاقتصادية لزيادة الرخاء عن طريق عدم التوسع فى الميل الى الاستهلاك وايجاد قيم اجتماعية واقتصادية للادخار فى جميع مستويات الدخل وربط ذلك بالمثل الوطنية والدينية مع تنسيق الاجراءات الجمركية والضرائبية وكذلك النشاط التعليمى ونظم الادارة والتشريع فى نفس الاتجاه . حتى اذا تحقق الرخاء عن طريق التقشف (أو على الأصح عن طريق عدم التوسع فى الاسراف) وارتضت نفوس المواطنين هذا الأمر ، بدئ فى تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية المنظمة مع العمل دائما على التوسع فى معدلات التنمية وتخصيص الجزء الاقل من الناتج عنها للاستهلاك والاستمرار فى وسائل الارشاد السياسى والاجتماعى والتوجيه الاقتصادى الذى يحفظ للمواطن توازنه بما نسميه هنا الرخاء المادى فالسعى الى رفع مستوى الدخل أمر .
والسعى الى ايجاد الرخاء فى العيش أمر آخر .

ولا تعارض بين الامرين بل لابد لنا منهما معا . وقد سعينا الى تحقيق الأمر الأول وأهملنا الأمر الثانى والنتيجة أن الوضع الداخلى لنظام الحكم سيضار حتما بهذا الموقف .

وفضلا عن ذلك لا يمكننا أن ندخل فى عملية تنمية حقيقية دون احداث رخاء بالمعنى الموضح . الفرق بين الرخاء والتقشف فرق معنوى ويعتبر من وظيفة الجهاز السياسى الداخلى تهيئة الجولة .

الجهاز السياسى الداخلى للآن كان نشاطه فى الاتجاه المضاد .

زيادة الدخل مع التنمية لن تؤدى الى اشاعة الرضا بين الناس .

كما أن التقشف وحده (وخاصة اذا كان مفروضا قصرا) لن يؤدى الى التنمية .

بل يجب كما قلنا أن نقرن بين التنمية وبين الرخاء . وهذه وظيفة من وظائف الجهاز السياسى الداخلى ومن أهم واجباته فى الناحية الاجتماعية والاقتصادية .

واذا أهمل الجهاز السياسى فى تأدية هذه الوظيفة فان الوضع الداخلى لا يكون مستقرا حتى ولو تحققت التنمية الاقتصادية مع أننا تبينا صعوبة التنمية دون رخاء .

الوضع الداخلى
الخدمات العامة والاجتماعية

٧ ـ فى ناحية الخدمات العامة والاجتماعية نلحظ أيضا أمرين :

الأمر الاول : الخدمة فى ذاتها مثل التعليم ـ الصحة ـ الأمن ـ العدالة ـ السكن ـ الغذاء ـ الترويح .

والأمر الثانى : الاثر الاجتماعى للخدمة وتكامل الخدمات فى المجتمع .

فالعناية بالخدمة ذاتها معناها مثلا فى حالة التعليم انشاء المدارس واعداد المناهج الراقية والمدرس والمفتش الكفء والامتحانات المنظمة وفى حالة الصحة تدريب الأطباء وتوفير الدواء وانشاء المستشفيات وما الى ذلك وهكذا .

ولكن الاثر الاجتماعى لانشاء المدارس قد يكون خلق جيل من العاطلين واشباه المتعلمين وقد يكون بناء مستقبل البلاد الحقيقى وقد يكون أثر النظام القضائى هو تشجيع المنازعات

بين الناس واضعاف هيبة العرف والتقاليد والمساعى الحميدة والقيادة المحلية .

وقد أسرفنا فى اقامة منشآت الخدمات دون مراعاة لآثارها الاجتماعيـــــــة .

حتى أننا ننفق الآن على تعليم أبناء الشعب بما يصرفهم عن العمل ويخلق منهم جيـــــلا متضجرا ساخطا . ونشعر دائما بالعجز فى مجال الخدمات العامة أمام السيل المتدفـــــق من الطلبات والرغبات . ونحاول الاستزاده من المنشآت ولكن الطلبات لا تنتهى . وهـــذا طبيعى ويمكن توقعه .

طبيعى لأن مستوى الخدمة لدينا أقل بكثير من مستوى الخدمة فى الدول الأوروبية التى نتطلـع اليها والشعب حينما يطلب من الحكومة تأدية الخدمات ويجد استجابة (دون تكلفة مباشـــرة أو بتكلفة قليلة) يتشجع فيطلب خدمات أخرى وهكذا .

بينما تخشى الحكومة أن ترفض مطالب الشعب فيتأثر موقفها السياسى وتثير الغضب والسخـط عليهـــا .

ولذلك فهى تستجيب مضطرة الى بعض الخدمات وخاصة أن تبرير ذلك ميسور على أســـاس المقارنة بالخارج ، وتتأخر التنمية الاقتصادية حتمـــا .

فتزيد البطالة وتصبح الخدمات العامة والاجتماعية وسيلة من وسائل علاج البطالة المقنعـــــة عن طريق خلق الوظائف وهكذا تتحدر انحدارا لولبيا فى طريق لا فرار منـه .

ويزداد عبء المعيشـة ويقل الرخاء لدى الناس على الرغم من كثرة الخدمات الـــــتى يحصلون عليهـــا .

ويصبح موقف الحكومة المالى والسياسى ضعيفا على الرغم من الجهود التى تبذلهـا .

وفجأة يظهر الخلل فى خدمة رئيسية مثل التموين بالمواد الغذائية أو بالوقود فيشير اشـــارة الخطر فيعالج الأمر جزئيا وتستمر الخدمات الأخرى فى طريقهـا .

ومما يزيد الاثر الضار لهذه الدورة الانحدارية أن الخدمات فيما بينها لا تكون متكاملـــة . فالخدمات التعليمية تسير فى طريقها منفصلة الى حد كبير عن الخدمات الصحية وعن الخدمـات الاجتماعية وعن جهاز الامن وعن جهاز العدالة ، كما لو كان لكل جهاز من هذه الاجهـزة رسالة مستقلة لا تتصل برسالات الاجهزة الاخرى بينما تنبعث كلها عن حكومة واحـــــدة وتخدم ذات المواطـــــن .

فكل جهاز فى هذه الحالة يستمد اساليبه وأهدافه بالنقل عن الخارج والتقليد الاعمى ويندفع فى هذا التقليد والمحاكاة الى أقصى حد تسمح به الموارد المالية حتى ولو كان الشعب غير مستعد لتلقى الخدمة أو مقدرا لها ومتعاونا فى تأديتها .

وهكذا ادخلت لدينا اساليب غريبة فى التربية لاطفال حفاة عراة .

ووسائل حديثة فى العلاج الطبى فى بيئة تنتشر فيها الاوبئة والامراض المتوطنه والاجتماعية .

ووسائل للترفيه والخدمات الاجتماعية فى مجتمع ينقصه الغذاء والكساء .

ومبانى عصرية رائعة فى مدن تزخر بالازقة والحوارى .

ونظم عمالية وتشريعات اجتماعية حيث الانتاج متأخر والكفاية منحطة .

وكل هذا فى دولة ينقصها الاستثمار الانتاجى الذى يكفل مغالبة زيادة السكان ناهيك برفع المستوى الفردى .

أن عدم تكامل الخدمات فيما بينها ،

وكذلك عدم تناسقها مع الوضع الاقتصادى ، قد اضاف عبئا جديدا الى وظيفة الجهاز السياسى الداخلى هو الرجوع بسياسة الخدمات العامة والاجتماعية الى وضعها السليم .

والوضع السليم هو المحافظة على مقومات التكافل الاجتماعى داخل الاسرة والقرية والجماعة والمجتمع عامة تلك المقومات التى اساسها التقاليد والثقافة والدين ، ثم ادخال المنشآت الاجتماعية الحديثة تباعا مع مراعاة احلال مقومات جديدة صحيحه محل المقومات التى تستنفذ اغراضها ، على الا يضر هذا التقدم الاجتماعى بمعدل التنمية الاقتصادية وينبغى خاصة مقاومة ظاهرة التأثر والاقتداء الاعمى بمظاهر التقدم العمرانى والاجتماعى فى الدول الغربية .

ومن اللازم نجاح الجهاز الداخلى فى تأدية هذا العمل ضمانا لثبات نظام الحكم وتحقيق التنمية والرفاهة .

الوضع الداخلى ـ والارشاد القومى

٨ـ من اللازم احداث وعى شعبى لتحقيق الاغراض التالية التى سبقت الاشارة اليها فى الفقرات السابقة وهى :

١ـ الاوضاع العالمية وخاصة فيما بعد الحرب ووضع الشرق العربى فيها والقومية العربية فى ظل تاريخها القديم .

٢ــ مشكلة السلام العالمى والرخاء واجراءات الدول الكبرى بشأنها وخاصة فى نواحى التنمية الاقتصادية والتقدم العلمى والتسجيلات الدولية والكتلات الاقليمية فى العصر الذرى ٠

٣ــ دور القومية العربية فى هذا المجال ورسالتها الاشتراكية الديمقراطية التعاونية واقترانها بسياسة الحياد الايجابى والتعايش السلمى ومحاربة الاستعمار ٠

٤ــ التنظيم السياسى الداخلى ــ هدم العناصر الضارة والفاسدة وكشف عيوبها ٠

٥ــ التنظيم السياسى الداخلى ــ بناء الفلسفة القومية العربية باعتبارها عقيدة تتحد فى ظلها جميع الجهود ٠

٦ــ بناء نظام النقد والمجادلة البناءة فى ظل الوحدة القومية ونظام الحزب الواحد ، توطئة لتثبيت النظام فى صورة تقبل المعارضة الداخلية ٠

٧ــ قيام الجهاز السياسى الداخلى بخدمة أغراض التنمية الاقتصادية مع الحد من التوسع فى الاستهلاك والرغبة فيه لاحداث رخاء يسمح لايجاد حالة رضاء وقبول فى اطار معنوى يعتمد على العوامل الداخلية والخارجية معا ٠

٨ــ تقوية التكامل الاجتماعى للخدمات العامة فى البيئة والاهتمام باثر الخدمة لا بمنشآتها فحسب والتخلص من آثار ظاهرة الاقتداء بالدول الغربية ومحاكاتها ٠

وهذه الموضوعات تكون اساسا لبرنامج الارشاد القومى الذى يضعه الجهاز السياسى فى الدولة وينفذه عن طريق وسائل النشر والاذاعة والثقافة والاتصال بالجماهير والمنظمات والهيئات المختلفة ٠

وتتخذ الفلسفة القومية الاشتراكية الديمقراطية التعاونية اساسا لبحث التفاصيل ومرجعا للفصل فى الامور واستعراض المشكلات والعمل على حلها وبث روح التضامن القومى بين الافراد ٠

وعندئذ يصبح العمل الداخلى فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية متناسقا ومتجاوبا مع السياسة الخارجية ووضعيتنا الدولية والتاريخية ٠

وعندئذ يمكن للتخطيط القومى أن ينجح ٠

١٥ أبريل سنة ١٩٥٨

دكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن